

قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨١

يربط موازنة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

للسنة المالية ١٩٨٢/١٩٨١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة موانئ البحر الأحمر للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ بمبلغ ١٠,٢٠٠,٠٠٠ جنيه (عشرة ملايين ومائتان ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلي :

أولا : ” الاستخدامات الجارية ” :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ بمبلغ ١٠,٢٠٠,٠٠٠ ج (عشرة ملايين ومائتا ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(١) جملة الباب الأول - الأجور مبلغ ٥٦١٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية مبلغ ٩٦٣٩٠٠٠ ج (منه مبلغ ٨٩٩٤٠٠٠ جنيه فائض حكومة) .

ثانيا : "الإيرادات الجارية" .

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ بمبلغ ١٠,٢٠٠,٠٠٠ جنيه (عشرة ملايين ومائتا ألف جنيه) على الوجه التالي :

الباب الثاني : الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية مبلغ ١٠,٢٠٠,٠٠٠ جنيه

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة الماحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبار من أول يوليو سنة ١٩٨١

يختم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٤٠١ (٢٣ يونية سنة ١٩٨١)

